حصاد ست سنوات من التدخّل الروسي في سورية

إعداد:عبد الوهاب عاصي
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

تقرير تحليلي

أيلول/ سبتمبر 2021

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2021
www.jusoor.co

مقدّمة

في 30 أيلول/ سبتمبر 2015، أي قبل 6 سنوات، كانت روسيا قد تدخّلت عسكرياً في سورية، ليشكّل هذا التاريخ علامة فارقة في مسار النزاع؛ نظراً للتغير الكبير الذي أحدثه سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وأمنياً.

اعتمدت روسيا في إستراتيجية التدخّل بسورية على عدد من العناصر وهي القوّة المفرطة، والدبلوماسية، وأمن الطاقة، ومكافحة الإرهاب، والتعاون الإقليمي، وعدم التدخل البري، وتخفيض التكلفة.

ومع ذلك، واجهت روسيا –وما زالت– تحدّياتٍ عديدةً أثناء تطبيق إستراتيجيتها في سورية؛ فإقامة علاقات مثمرة بين القوى الدولية والمحلية المُتنافِسة مثل تركيا وإيران وإسرائيل كان يعني التأثير على هدفها في أن تكون ضامناً أو وسيطاً موثوقاً.

كانت روسيا تمتلك العديد من نقاط القوّة دون أن ينفي ذلك وجود نِقاط ضعف عديدة شكّلت عائقاً أمامها في كثير من الأحيان؛ كعدم امتلاكها قوّات برية كافية.

لم تكترث روسيا إطلاقاً إلى حجم الخسائر الإنسانية الكبيرة والانتهاكات لحقوق الإنسان خلال تدخُّلها في سورية بل كان ذلك غالباً من بين الأهداف الإستراتيجية بالنسبة لها. وقد بلغ عدد المدنيين الذين قُتلوا على يد القوّات الروسية حتى آذار/ مارس 2021، 6860 بينهم حوالَيْ 2000 طفل و1579 امرأةً و69 عاملاً من الكوادر الطبية. عدا تدمير البنية التحتية للمنشآت الطبية والمرافق العامة نتيجة سياسة الأرض المحروقة.

يستعرض هذا التقرير أبرز محطّات تدخُّل روسيا في سورية، والتي تم توزيعها حسب المدّة الزمنية والاهتمام إلى مراحل الحصاد الأمني، والعسكري، والسياسي، والاقتصادي. ومن ثَمَّ يُقدِّم التقرير إحاطة لأهم الأهداف الإستراتيجية من تدخُّل روسيا في سورية بعد مضي 6 سنوات عليه.

أولاً: محطّات تدخّل روسيا في سورية

يُمكن تقسيم تدخُّل روسيا في سورية إلى 4 مراحل وهي أمنية، وعسكرية، وسياسية، واقتصادية. ومع أنّ لكل واحدة منها مَزايا خاصّة إلّا أنّه لطالما كانت هناك خصائص مشتركة بين كل مرحلة مثل استخدام القوّة المفرطة وسعي روسيا الحثيث للتوصُّل إلى تسوية سياسية مع نهاية كل مرحلة؛ بغرض تحويل الإنجازات إلى مكاسب فعلية، لكن دون أيِّ جدوى.

1. المرحلة الأولى (الحصاد الأمني)

تمتد هذه المرحلة بين عامَيْ 2015 وحتى منتصف عام 2016 وكان أبرز ما يُميِّز تدخُّل روسيا في سورية خلال تلك الفترة ما يلي:

- **القوّة المُفرِطة**؛ حيث حرصت روسيا على استخدام إستراتيجية الأرض المحروقة ضد فصائل المعارضة المسلّحة وتنظيم "داعش"، وبانخراط شِبه كامل للأسطول الحربي؛ لا سيما القوات الجوية؛ حيث شارك خلال تلك الفترة ثلاثة أرباع طواقم الطيران البعيد المدى، وحوالَيْ 80% من الطائرات التكتيكية التشغيلية و88% من طائرات النقل العسكري، وحوالَيْ 90% من الطيارين.

  كان حرص روسيا ينبع من استعراض قوّتها في الشرق الأوسط والمنطقة كقوّة دولية قادرة على منع انهيار الأمن في الإقليم، لا سيما بعد تأسيس بِنْية تحتية في سورية تجعلها مستعدّة لأي تدخُّل طارئ؛ كما حصل في ليبيا.

- **مكافحة الإرهاب**؛ وهي المهمة الأساسية التي تدخّلت روسيا بموجبها في سورية، حيث تم تركيز العمليات القتالية ضد تنظيم "داعش" بعد ضمان تعطيل قدرة المعارضة السورية على شنّ هجمات ذات فعالية وتأثير عالٍ من خلال حصارها وقطع طرق الإمداد الرئيسية عنها.

  حاولت روسيا إظهار قدرة على أن تكون شريكاً موثوقاً في الحرب ضد الإرهاب وتقديم نموذج مشجِّع لمواجهة التهديدات القادمة من التنظيمات الجهادية مثل "داعش"، في مقابل نموذج التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. عليه، يُمكن فهم مبادرة روسيا لعقد جلسة مجلس الأمن حول تسوية الصراعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتصدي لتهديد الإرهاب في المنطقة بالتزامن مع أول يوم من تدخُّلها في سورية.

كما تحمل مهمّة مكافحة الإرهاب حرصاً من روسيا على عدم انتقال أنشطة التنظيمات الجهادية إلى حدودها لا سيما أنّ سورية كانت وجهة للعديد من الأفراد الذين ينحدرون من دول كانت تُشكِّل تحدياً أمنياً بالنسبة لروسيا مثل الشيشان والقوقاز.

- **إنشاء خطوط دفاع آمِنة** في محافظات اللاذقية وحماة وحمص شمال غربي البلاد، بما ضمن تأمين القواعد العسكرية، لا سيما "حميميم"، من أيّة هجمات محتملة من فصائل المعارضة وتنظيم "داعش"، إضافة إلى منع تهديد قائم آنذاك بحصر النظام السوري في مساحة جغرافية ضيقة تقتصر على الساحل السوري والعاصمة.

2. المرحلة الثانية (الحصاد العسكري)

تمتد هذه المرحلة من منتصف عام 2016 وحتى منتصف عام 2018. كان أبرز ما يُميِّز تدخُّل روسيا في سورية خلال تلك الفترة ما يلي:

- **إعادة رسم خارطة السيطرة والنفوذ**؛ حيث استطاعت قوّات النظام السوري استعادة الاستحواذ على العديد من المدن والمواقع الإستراتيجية، حيث ارتفعت نسبة سيطرتها إلى قرابة 60% بعدما كانت تقتصر على 30% فقط.

كانت روسيا حريصة بعد تعثُّر جهودها في تحويل اتفاق وَقْف العمليات العدائية مع الولايات المتحدة إلى تسوية سياسية على توسيع نفوذ النظام السوري وتقويض سيطرة فصائل المعارضة لتحسين شروط التفاوض. وعليه، شنّت عمليات واسعة سيطرت بموجبها على مدن حلب ودرعا، أبرز معاقل المعارضة شمال وجنوب البلاد.

- **حصر مناطق الاشتباك**؛ حيث تم توقيع مذكّرة خفض التصعيد في 5 أيار/ مايو 2017، بعد الاستفادة من حصار مناطق سيطرة فصائل المعارضة وقطع خطوط الاتصال فيما بينها، بما ساهم في تركيز استخدام القوّة المفرطة على منطقة تِلْوَ الأخرى.
- إنشاء **قوّات برية وخاصّة** تدين بالولاء إلى روسيا مثل "الفيلق الخامس" و"الفرقة 25 مهامّ خاصة" و"صائدي داعش" و"لواء القدس" وغيرهم. كان لهذه القوّات دور حاسم في العمليات القتالية من خلال الإسناد والسيطرة، وساعد روسيا على عدم التعويل الكامل على القوّة

البرية التي كانت توفّرها إيران لتغطية المساحات الواسعة في المعارك ضدّ فصائل المعارضة وتنظيم "داعش".

- السيطرة على المساحة الأكبر من **المجال الجوي** في سورية، بموجب مذكّرة التفاهم مع الولايات المتحدة في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2015، والتي نصّت على تقاسُم الأجواء بين غرب وشرق الفرات لمنع الاشتباك، مما أتاح لروسيا أن تضع قيوداً بشكل ملحوظ على أنشطة كافة القُوَى الأجنبية، إضافة إلى المساهَمة الكبيرة في عمليات الرصد والمراقبة.
- **إرساء الاستقرار** في المناطق التي تمت السيطرة عليها عسكرياً من خلال إشراك الشرطة العسكرية متعدّدة الوظائف، وذلك منذ أواخر عام 2016؛ وقد كان التركيز منصباً على العناصر المسلمين السُّنَّة الذين ينحدر معظمهم من الشيشان، بما يُحقق قبولاً اجتماعياً بروسيا.
- الانخراط كفاعل رئيسيّ في **الوساطة المحلية** بين أطراف النزاع في سورية؛ من خلال إنشاء مركز "حميميم" للمُصالَحة في شباط/ فبراير 2016، والتي أدّت دوراً أساسياً في التوصُّل إلى تسوية محلية كنتيجة للعمليات العسكرية في مناطق خفض التصعيد. وقد عملت على الاستفادة من دورها كوسيط في ضمان تحقيق قَبول بها من السكّان المحليين ووصول أوسع إلى القواعد الاجتماعية.
- **تعزيز الوصول الجغرافي** لا سيما شرق الفرات، حيث استطاعت روسيا الانتشار في محافظات حلب والرقة والحسكة بعدما كانت هذه المناطق حِكْراً للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.
- العمل على **إصلاح المؤسسة العسكرية** في سورية؛ لا سيما من ناحية إدماج الوحدات غير النظامية في صفوف القوات المسلّحة، وإعادة هيكلة الوحدات الرسمية وَفْق النموذج الروسي. ومع أنّ روسيا لم تستطع تحقيق اختراق كبير في الإصلاح المؤسساتي نتيجة عرقلة إيران والنظام السوري لجهودها إلّا أنّها ما تزال تمتلك القدرة على استكمال عملية الإصلاح بغض النظر عن التحدِّيَات.

خريطة القواعد والنقاط العسكرية الروسية في سورية

أيلول/ سبتمبر 2021

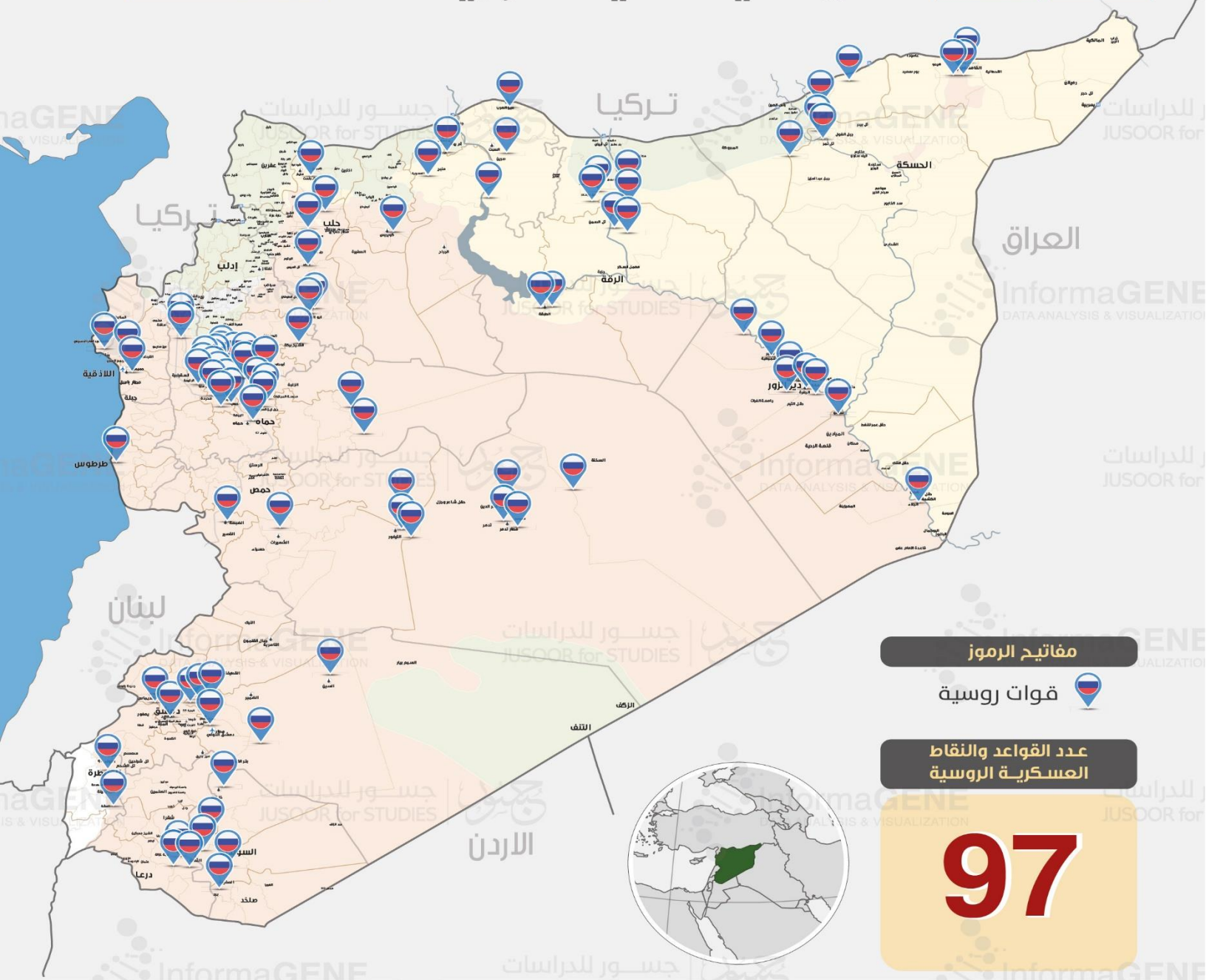

مفاتيح الرموز

قوات روسية

عدد القواعد والنقاط العسكرية الروسية

97

القواعد والنقاط العسكرية الروسية حسب النوع

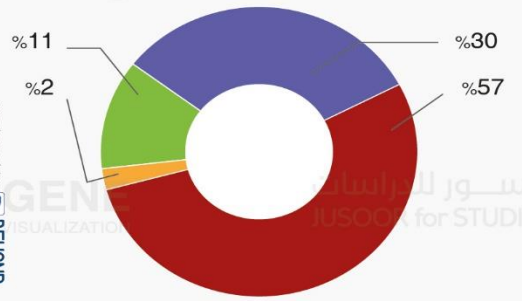

قاعدة عسكرية	29	قاعدة عملياتية	2
نقطة عسكرية	55	نقطة مراقبة	11

توزع القواعد والنقاط العسكرية الروسية حسب المحافظة

Designed by BEYOND

3. المرحلة الثالثة (الحصاد السياسي)

بدأت مرحلة الحصاد السياسي مع مطلع عام 2018 مع رعاية روسيا وتركيا لمؤتمر الحوار الوطني في "سوتشي" بين النظام السوري والمعارضة في 30 و31 كانون الثاني/ يناير، والذي خلص إلى اتفاق على تأليف لجنة دستورية من ممثلين عن النظام والمعارضة بغرض إصلاح الدستور وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 2254 (2015).

كان أبرز ما يُميِّز تدخُّل روسيا في سورية خلال مرحلة الحصاد السياسي ما يلي:

- تعزيز دور **الوساطة الدولية**؛ حيث تمكَّنت روسيا من احتكار الرعاية والتأثير في العملية السياسية بعدما كانت مقتصرة على دور الأمم المتحدة منذ انطلاق جولة "جنيف-1" منتصف عام 2012 والتي أخفقت في تحقيق اختراق بين طرفَي النزاع باستثناء إعلان السِّلال الأربع في "جنيف-7" منتصف 2017.

  وبغض النظر عن نجاح روسيا من عدمه في مسار الإصلاح الدستوري إلّا أنّها تُبدي حرصاً كبيراً على عدم تقويضه.

  كما شمل دور الوساطة تقديم روسيا لنفسها كضامن موثوق أمام الفاعلين الدوليين، والذي بدأ مع تشكيل مسار "أستانا" مطلع عام 2017، لكنّها استطاعت تفعيله في عام 2018 بشكل أكبر من خلال توسيع المهامّ والمسؤوليات أمام الفاعلين الدوليين.

  نظرياً، حملت روسيا على عاتقها مسؤولية عدم التزام النظام السوري وقوات سورية الديمقراطية بالتفاهُمات المشتركة مع تركيا، وأعباء عدم التزام إيران بالتفاهُمات المشتركة مع الولايات المتحدة وإسرائيل. لكنّها عملياً لم تكن تمتلك القدرة والرغبة لتطبيق ذلك، مما أدّى إلى تآكُل صورتها كضامن دولي في سورية. ومع ذلك، ما تزال لدى روسيا الأدوات الكافية للحفاظ على هذا الدور بما يتناسب مع أولوياتها.

- تعزيز **التعاون مع تركيا**: حيث استطاعت روسيا الانتقال من التنافس مع هذه الأخيرة إلى التعاون معها في سورية، وضمنت بذلك تعزيز دورها كوسيط دولي، وتحقيق اختراق على المستوى العسكري بالوصول إلى شرق الفرات بعد توقيع مذكرة "سوتشي" (2019)، والعمل على التخفيف من عبء الأزمة الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الغربية.

مع أنّ روسيا لم تستطع تحصيل مكاسب أو جدوى كبيرة من هذا التعاون بسبب حجم الخلاف القائم مع تركيا حول العديد من القضايا، إلّا أنّ استمرار التعاون الثنائي ما يزال يضمن لها تكلفة أقل ونتائج أكثر استدامة على المستوى السياسي والاقتصادي.

- العمل على **فك العزلة عن النظام السوري** والذي بدأته روسيا منذ كانون الثاني/ يناير 2018، بتنسيق وتأمين زيارة الرئيس السوداني السابق عمر البشير إلى دمشق، ومن ثَمَّ إعادة افتتاح سفارات كل من الإمارات والبحرين في نهاية العام نفسه، ومحاولة توسيع قنوات الاتصال والتنسيق بين النظام السوري والأردن.

لم تُحقِّق روسيا نتائج فعلية تتلخّص بإعادة تطبيع الجامعة العربية للعلاقات مع النظام السوري لأسباب عديدة في مقدِّمتها العقوبات الأمريكية والأوروبية، لكنْ يبدو أنّها ما تزال تُعوِّل على هذا المسار.

- إظهار المزيد من **التحدي** للولايات المتحدة بدعم النظام السوري في إقامة الانتخابات البرلمانية والرئاسية في موعدها عامَيْ 2020 و2021، وبالتالي الاستعداد لتحمُّل مزيد من الأعباء الناتجة عن العقوبات السياسية الغربية تجاه النظام.

4. المرحلة الرابعة (الحصاد الاقتصادي)

منذ تدخُّل روسيا عسكرياً في سورية بدأت معظم الشركات الروسية العودة إلى سورية بعد أن كانت قد انسحبت منها بين عامَيْ 2011 و2015 نتيجة العمليات القتالية.

إلا أن مرحلة الحصاد الاقتصادي بدأت فعلياً ليس مع عودة نشاط الشركات الروسية بل مع دخول شركات جديدة إلى سورية وذلك منذ عام مطلع 2018. وكان أبرز ما يُميّز تدخُّل روسيا في تلك المرحلة ما يلي:

- **الاستثمار في قطاعات جديدة** مثل الفوسفات والنفط والسكك الحديدية والصناعات والمرافق العامة الاقتصادية وتحديداً الموانئ والمطارات والمطاحن.
- **الوصول إلى صناديق إعادة الإعمار الغربية**، سواءً من خلال الدبلوماسية الإنسانية، حيث عملت روسيا على إقناع الاتحاد الأوروبي بإمكانية إعادة اللاجئين مقابل الحصول على أموال إعادة الإعمار، وعملت على السماح لتمويل مشاريع التعافي المبكر كجزء من آلية المساعدات الإنسانية إلى سورية بموجب القرار 2585 (2021).
- محاولة **تقليص حجم العقوبات الاقتصادية** على سورية، من خلال التفاوض مع منتدى غاز شرق المتوسط للضغط على الولايات المتحدة من أجل تحصيل استثناء لخط الغاز العربي من عقوبات قانون قيصر، وبالتالي منح موافقة للبنك الدولي في تمويل إصلاح الخط عَبْر الأراضي السورية.
- محاولة **تفعيل حركة التجارة والنقل الدولية** على الطرق M4 وM5 بالضغط على تركيا عسكرياً وسياسياً وهو ما نصَّت عليه مذكِّرات التفاهم في "سوتشي" (2018) و"موسكو" (2020). إضافة إلى التفاوُض مع الأردن من أجل الضغط على الولايات المتحدة للحصول على استثناء يسمح لها بالتبادل التجاري مع النظام السوري من معبر "نصيب – جابر".
- العمل على **إشراك الصين والهند في دعم الاستقرار**، من خلال تقديم المساعدات من الموادّ الأساسية التي لم يَعُد النظام السوري قادراً على توفير الدعم الحكومي لها مثل الأُرْز والسكر والدواء واللقاحات وغيرها. على أمل أن يُسهم ذلك في انخراط دول آسيا بشكل أكبر في مرحلة إعادة الإعمار.

ثانياً: أهداف تدخّل روسيا في سورية

يُمكن تقسيم أهداف تدخُّل روسيا في سورية إلى عسكرية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية، بصرف النظر عن الأولوية، مثلما هو موضَّح أدناه:

1) سياسياً

- تقديم روسيا لـ **نموذج بديل للتغيير** بشكل مختلف عن النموذج الغربي تجاهَ النزاعات في المنطقة، والذي يعتمد على إسقاط الأنظمة عسكرياً، ويخلص إلى دولة هشّة وجيش مفكك بما يجعلها غير قادرة على فرض السيطرة على البيئة الأمنية.
- تقديم روسيا لنفسها كـ **وسيط دولي موثوق** بعد تفعيل الأدوات الدبلوماسية التقليدية أو استحداث أخرى مثل الضمانة في تنفيذ الاتفاقيات أو التفاهُمات بين الفاعلين الدوليين، بما يُسهم في الاعتماد عليها في حلّ النزاعات والصراعات الدولية، ويعيد تشكيل صورتها من دولة تهدف للهيمنة إلى دولة تعمل على فرض الاستقرار السياسي والأمني.
- **تعطيل حلف شمال الأطلسي (الناتو)** من خلال زعزعة الثقة بين أعضائه. وعليه يُمكن فهم حرص روسيا على تعزيز التعاون مع تركيا في سورية بعد إبدائها مرونة عالية إزاء الانتقال من التنافس إلى التعاون.
- **تعزيز الوصول الدبلوماسي في الشرق الأوسط** على أن يُساهم دور روسيا في سورية بإعادة رسم العلاقة مع دول المنطقة مثل إسرائيل والأردن والسعودية لتكون قوة يُمكن الاعتماد عليها كبديل أو مقابل للولايات المتحدة.
- **تطبيع انتهاكات القانون الدولي** في محاولة تهدف فيما يبدو إلى إعادة تشكيل حق السلطة في استخدام العنف ومعاييره الدولية. مثل الحق باستخدام النظام السوري للسلاح الكيميائي والقصف العنيف ضد المنشآت المدنية والطبية تحت مسوّغ الحفاظ على سيادة الدولة.

إذ، لم تتوانَ روسيا عن استخدام حق النقض 12 مرّة في مجلس الأمن منذ تدخُّلها في سورية عام 2015، بينما اقتصر رفعها للفيتو قبل هذا التاريخ على 4 مرّات فقط، والتي كان كثير منها يهدف إلى منع أيّة إدانة للنظام السوري.

- تقديم روسيا لنفسها كـ **شريك دولي موثوق** في مكافحة الإرهاب، بما يؤدي إلى استمالة الولايات المتحدة لإقامة علاقة معها قائمة على التعاون في إطار التكامل، وما يترتب على ذلك من تغيير في بِنْية النظام الدولي.

2) عسكرياً

- ضمان **الأمن الإستراتيجي**؛ من خلال تحويل سورية إلى قاعدة متقدَّمة على المياه الدافئة، بما يُمكِّن روسيا من تقييد الوصول العسكري للولايات المتحدة باتجاه البحر الأسود. وكذلك حركة تركيا وأوروبا في البحر الأبيض المتوسِّط.
- إعادة **بناء القوّة العسكرية**؛ عَبْر تطوير القوّات المسلّحة الروسية، بعد اختبار أكثر من 300 نوع من الأسلحة في سورية، واختبار فاعلية نظام التعليم العسكري بإشراك جميع قادة الأفواج والفِرَق والجيوش والمناطق العسكرية ورُؤَساء الأركان والخدمات في القوات المسلحة في العمليات العسكرية في سورية.

3) اقتصادياً

- **التحكّم بإمدادات الطاقة العالمية** التي تمرّ من سورية باعتبارها نقطة عبور لنفط وغاز المنطقة نحو أوروبا، بعد الاستحواذ على جزء كبير من خطوط الأنابيب ومنشآت التسييل والمصافي والموانئ. ولا يعني ذلك أنّ لدى روسيا أطماعاً في الاستفادة من عوائد الطاقة السورية؛ كونها لا تُشكِّل شيئاً من الحصة العالمية.
- **توسيع الوصول إلى أسواق الشرق الأوسط** والعالم بغرض التسويق لمبيعات السلاح وغيره، فقد تمكنت روسيا بعد تدخُّلها في سورية من بيع معدات عسكرية بقيمة تتجاوز الـ 15 مليار دولار حتى نهاية عام 2019.

4) ثقافياً:

- **نشر مدارس تعليم اللغة الروسية**، باعتبارها الحامل الرئيسي للثقافة الروسية، ومن الممكن أن تخلق مع الوقت بيئة اجتماعية في سورية تتوافق أو لا تتعارض معها، بما يُعزِّز من قدرة روسيا على إعادة تشكيل صورتها في مجتمعات الشرق الأوسط.
- **توظيف الكنيسة المسيحية الأرثوذكسية** في إطار الدبلوماسية الدينية كأداة في التواصل والتقارب عَبْر سورية مع الطائفة المسيحية الأرثوذكسية في الشرق الأوسط بما يصوِّر روسيا على أنّها وريثة الكنيسة الأرثوذكسية أي روما الثالثة.
- **حماية التراث السوري** من خلال الاهتمام بقطاع الآثار وإرسال البعثات الروسية الخاصة إلى مواقع مثل تدمر والساحل وحماة وغيرها.

خلاصة

من الواضح أنّ روسيا جاءت إلى سورية من أجل أن تبقى، ومن أجل تحقيق مصالح إستراتيجية لها في المنطقة ككل، لكنها لم تتمكن حتى الآن من تحقيق العوائد السياسية المَرجُوّة، مثل ضمان تقديم نموذج بديل للتغيير من خلال العملية السياسية والإصلاح، والتطبيع مع النظام السوري، وتحويل التفاهُمات مع تركيا إلى اتفاقيات مستدامة، وتقديم نفسها كوسيط موثوق أمام الفاعلين الدوليين لا سيما الولايات المتحدة وإسرائيل.

ولتحقيق مصالحها الإستراتيجية، ستسعى روسيا على المدى الطويل إلى تثبيت نظام سياسي صديق في سورية، على أن يَتَّسِم نظام الحكم هذا بالاستقرار السياسي والمجتمعي، بما يضمن عدم تعرُّضه لاهتزازات كبيرة في المستقبل تؤثر على المصالح الروسية. وسيشمل ذلك أن يكون النظام متصالحاً إلى حدّ كبير مع دول الجوار، أو لا يستطيع على الأقل تهديدها عسكرياً؛ لأن هذا

الوضع سيضمن استقراراً خارجياً، ويسمح بعودة النشاط الاقتصادي اللازم لتحقيق المصالح الروسية.

بالمقابل فإن الحصاد العسكري يُظهر أنّ روسيا تمكنت من منع السقوط الوشيك للنظام، كما تمكَّنت من زيادة مساحة سيطرته بشكل كبير، فقد كان النظام عند بَدْء التدخُّل الروسي في نهاية أيلول/ سبتمبر 2015 يُسيطر فقط على حوالَيْ ربع الأراضي السورية، فيما أصبح يُسيطر في نهاية أيلول/ سبتمبر 2020 على حوالَيْ ثلثَي الأرض.

لكنّ جهودها في إصلاح مؤسسة النظام السوري العسكرية والأمنية لم تُحقق نجاحاً يُذكر، يضاف إلى ذلك فشلها في ضبط التغلغل الإيراني داخل هذه المؤسسات، وضبط القوات الإيرانية والميليشيات الرديفة، والتي تُشكِّل تحدِّياً فعلياً للنظرية الروسية في ضَبْط المشهد العسكري والأمني.

كما أن روسيا ما زالت تواجه تحدِّياتٍ حقيقيةً في التعامل مع تنظيم "داعش" الذي ينشط في البادية، رغم مرور أكثر من عام على إطلاقها عملية عسكرية واسعة لإنهاء وجود التنظيم، ورغم إشراكها لكل القوى العسكرية الحليفة لها.

واقتصادياً، يُمكن القول: إنّ روسيا على وَشْك تحقيق اختراق في تقليص حجم العقوبات الاقتصادية عن النظام السوري، وفي تفعيل حركة التجارة والنقل، لكن هذا الاختراق يمكن أن يكون كافياً لمنح النظام السوري الحد الأدنى من الموارد الاقتصادية اللازمة له، لكنه لن يكون كافياً في تحقيق العوائد الاقتصادية التي تتوقعها روسيا لتشغيل المشاريع التي استثمرت فيها، مثل الموانئ، كما أن روسيا ما زالت غير قادرة على إطلاق عملية إعادة الإعمار، مما قد يؤثر على إستراتيجيتها في سورية والتي تعتمد أصلاً على تقليص تكلفة التدخّل؛ والذي يبدو أنّ حَسْمه أخذ وقتاً أكثرَ مما كانت تتوقّعه روسيا.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3#ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co